

## التحديات التي تواجه تطبيق صناديق الاستثمار لدى البنوك الإسلامية في الاقتصاد الفلسطيني

زياد جلال الدماغ

أستاذ العلوم المالية والمصرفية المشارك- التمويل والبنوك الإسلامية- جامعة غزة- فلسطين

Z.aldammagh@gmail.com

استلام البحث: ٢٠٢٠/٧/٩ مراجعة البحث: ٢٠٢٠/١١/٢٣ قبول البحث: ٢٠٢٠/١٢/١ DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.3.7>

### الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة التحديات التي تواجه تطبيق صناديق الاستثمار لدى البنوك الإسلامية في الاقتصاد الفلسطيني، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء البحث، وتم تطبيق الاستبانة كأداة لجمع المعلومات على عينة البحث مكونة من (١٦) استبانة موزعة على المختصين من العاملين في فروع البنوك الإسلامية الفلسطينية- غزة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها: يوجد رغبة كبيرة لدى البنوك الإسلامية تتجه نحو إصدار صناديق الاستثمار الإسلامية في الاقتصاد الفلسطيني، ويوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي المعرفي للجمهور وإدراك الإدارة العليا للبنوك الإسلامية من ناحية وإصدار صناديق الاستثمار الإسلامية في الاقتصاد الفلسطيني من ناحية أخرى. وقد خلص الباحث إلى أهم التوصيات التالية: حث البنوك الإسلامية على نشر الوعي المعرفي لدى الجمهور عن صناديق الاستثمار الإسلامية، وحث الجهات المشرفة على المؤسسات المالية والمصرفية لهيئة البيئة القانونية والتشريعية لإصدار وتداول صناديق الاستثمار الإسلامية، وتعزيز تشجيع الإدارات العليا للبنوك الإسلامية نحو إصدار صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى حث البنوك الإسلامية على توفير وتنوع التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية؛ التمويل؛ صناديق الاستثمار الإسلامية.

### المقدمة:

بعد نجاح البنوك الإسلامية في استقطاب المدخرات عن طريق أسلوب المضاربة المصرفية المتمثلة أساساً في حسابات الاستثمار المشترك وحسابات الاستثمار المخصص، قامت البنوك الإسلامية في تطوير أدوات مالية إسلامية جديدة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال الصناديق الاستثمارية كوسيلة من وسائل تعبئة الموارد المالية من السوق بهدف توجيهها نحو مجالات استثمارية معينة، كما شهدت الساحة المالية خلال السنوات الماضية انتشاراً واسعاً في طرح وإدارة صناديق الاستثمار بأشكال متنوعة وبمسميات مختلفة مثل صناديق الاستثمار الإسلامية وصناديق الحصص وصناديق المضاربة وغيرها (خوجة، ١٩٩٤م).

وتعد صناديق الاستثمار من أهم صيغ تعبئة المدخرات في الوقت الحاضر ولا ريب أن ما نقرأه في كل يوم عن انتقال رؤوس الأموال الضخمة لغرض الاستثمار بين الأسواق المالية يؤكد على أهمية هذه الصناديق ( <https://www.iasj.net/iasj/article/162677> )، فهي يمكن أن تكون أداة ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وذلك من خلال تسهيل نقل المدخرات من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، كما يمكن أن تكون توطئة لأسلمة البنوك، وأيضاً جزءاً من برنامج لتوطيد دعائم العمل المصرفي الإسلامي. وقد نجحت هذه البنوك الإسلامية في مجالات عديدة، ولكنها عجزت عن المساهمة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية وفقاً لما حددته لنفسها من أهداف نتيجة لبعض المشاكل التي واجهتها، وأهمها عدم المواءمة بين مواردها التي أغلبها قصيرة الأجل، واستخدامها في مجالات استثمار معينة ذات الأهداف الطويلة الأجل.

ونظراً لجمود الأوعية الادخارية في البنوك الإسلامية الفلسطينية، وعدم استجابتها لتنوع حاجات ورغبات المدخرين في الوقت نفسه هي في أمس الحاجة فيه إلى تقديم أوعية ادخارية أكثر تطوراً وتمس حاجات أساسية ملحة لعملاء، وبخاصة في ظل التطورات الحديثة التي طرأت على العمل المصرفي الإسلامي، فإنه أصبح لزاماً عليها أن تنوع من أوعيتها وتطور من استثماراتها بغرض المواءمة بين الاستثمار القصير والمتوسط والطويل، ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة في وضعها لنموذج مقترح لصناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية وتحقيق أهدافها التنموية المأمولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي (دوابه، ٢٠٠٤م).

## مشكلة البحث:

فمن الملاحظ لواقع التنمية والنمو الاقتصادي في بعض دول العالم الإسلامي أنها بحاجة إلى أحداث التنمية والنمو الاقتصادي في ظل تزايد البطالة والفقر وتزايد عدد السكان، وهذا ما يتماشى مع توجه الأفراد والمؤسسات والحكومات في إحداث التنمية الاقتصادية لمعالجة هذه الظواهر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يوجد مدخرات وأموال لدى المسلمين يرغبون في استثمارها في أدوات مالية استثمارية شرعية نتيجة الوازع الديني لديهم، ومن هنا أتى هذا البحث ليسلط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية من خلال البنوك الإسلامية لغرض دعم المشاريع الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني، وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما التحديات التي تواجه تطبيق صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية في الاقتصاد الفلسطيني؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما علاقة الوعي المعرفي للجمهور بصناديق الاستثمار الإسلامية؟
٢. ما علاقة مدى إدراك الإدارة العليا بصناديق الاستثمار الإسلامية؟
٣. ما علاقة الموارد البشرية المؤهلة بصناديق الاستثمار الإسلامية؟

## فرضيات البحث:

١. لا يوجد علاقة بين الوعي المعرفي للجمهور وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية.
٢. لا يوجد علاقة بين مدى إدراك الإدارة العليا للبنوك الإسلامية وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية.
٣. لا يوجد علاقة بين الموارد البشرية المؤهلة وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية.
٤. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة العشوائية، حول معيقات تطبيق صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية تعزى إلى بياناتهم الشخصية.

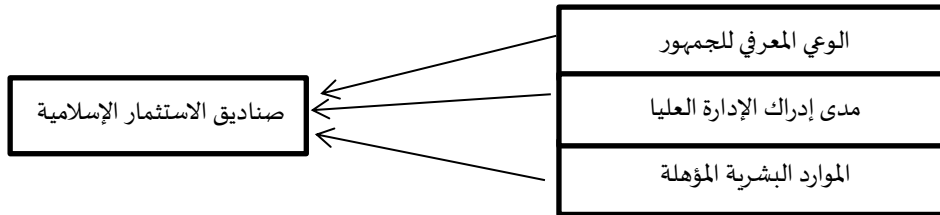
## متغيرات البحث:

المتغير المستقل: التحديات وأبعاده ثلاثة هي:

١. الوعي المعرفي للجمهور.
٢. مدى إدراك الإدارة العليا.
٣. الموارد البشرية المؤهلة.

المتغير التابع: صناديق الاستثمار الإسلامية

## نموذج البحث:



## أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على منتج تمويلي شرعي يتوافق مع احتياجات التمويلية للمشاريع في الاقتصاد الفلسطيني، وأكثر تحديداً يهدف البحث إلى:

١. التعرف على المفاهيم الأساسية لصناديق الاستثمار الإسلامية.
٢. التعرف على التطبيقات المعاصرة لصناديق الاستثمار الإسلامية.
٣. تقديم توصيات إلى أصحاب المال والقرار في المصارف الإسلامية في توجيه مدخرات هذه الصناديق للمساهمة تحقيق التنمية في الاقتصاد الفلسطيني.

## أهمية البحث:

يشكل البحث أهمية كبيرة في إطار ما يمثله من رغبة الأفراد والمؤسسات والحكومات في إيجاد أدوات مالية استثمارية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، كما تتمثل أهمية البحث في لفت انتباه القائمين على صناعة التمويل والبنوك الإسلامية إلى أهمية تنوع المنتجات المصرفية الإسلامية بهدف تحقيق الميزة التنافسية مقارنة بالصيرفة التقليدية، وتطوير صناديق الاستثمار الإسلامية كبديل شرعي لصناديق الاستثمار التقليدي، بالإضافة إلى تقديم توصيات في توجيه مخرجات الأموال المجمعة عبر صناديق الاستثمار نحو دعم المشاريع الاقتصادية المختلفة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وكذلك إثراء المكتبة بمثل هذه الأبحاث.

## الدراسات السابقة والإطار النظري:

- دراسة المتولي ( ٢٠١٦ ) بعنوان: تقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامي: هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم صناديق الاستثمار ونشأتها في العالم عامّة والدول الإسلامية خاصة، وتقييم أداء صناديق الاستثمار التقليدية وصناديق الاستثمار الإسلامية، الأمر الذي يساعد على الوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأداء هذه الصناديق من ناحية، ومعرفة مدى استخدام مديري الصناديق التحليل الأساس والتحليل الفني والتنوع من ناحية أخرى.
- وقد خلصت الدراسة إلى أن صناديق الاستثمار الإسلامية تعتمد على تطبيق المنهج الإسلامي الذي يمزج بين راس المال والعمل، كما توصلت الدراسة حول مدى ملاءمة أداء صناديق الاستثمار التقليدية والإسلامية، حيث أظهرت الدراسة أن الصناديق الإسلامية أداة أفضل من الصناديق التقليدية خلال الأحوال الاقتصادية المنخفضة، بينما أظهرت الصناديق التقليدية أداة أفضل من الصناديق الإسلامية خلال الأحوال الاقتصادية المرتفعة، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن مديري الصناديق غير قادرين على تحديد صفقات أسهم جيدة بصورة صحيحة وغير قادرين على التكهن بتحركات أسعار السوق العام.
- وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة الاعتماد على التحليل الأساسي كأسلوب لتحليل الاستثمارات المستهدفة كأحد متطلبات الاختيار الجيد للأوراق المالية، والاعتماد على التحليل الفني للاستفادة من استراتيجية التوقيت السوقي، وذلك للوقوف على القيمة الحقيقية للأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى ضرورة إنشاء بورصة أوراق مالية عربية، لغرض تنظيم عمليات التداول وتوفير البيانات والمعلومات الصحيحة.
- دراسة البعلي (بدون تاريخ) بعنوان: إدارة صناديق الاستثمار (الواقع التنظيمي والتخرج الشرعي وضوابطه الفقهية): هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم صندوق الاستثمار ومجموعة المبادئ الأساسية الحاكمة، وارتباط إدارة المخاطر في صناديق الاستثمار، والتخرج الشرعي والضوابط الفقهية لعقد المضاربة الشرعية وعقد الوكالة كأساس لأداء صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى الضوابط الفقهية المقاصد الشرعية والرقابة الشرعية والرقابة المركبة لإدارة صندوق الاستثمار، وكذلك المسؤولية الشرعية والقانونية لإدارة صندوق الاستثمار، والفرق بين كل من صناديق الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك صورتان لإدارة صناديق الاستثمار يجرى العمل بهما وهما جائزتان شرعاً، وهي أما الإدارة على أساس المضاربة ويحدد فيها المقابل للمدير (المضارب) بحصة (نسبة) معلومة من ربح الصندوق، أو الإدارة على أساس الوكالة ويحدد فيها المقابل للمدير (الوكيل) بعمولة معينة (مبلغ مقطوع) أو بنسبة من المساهمات وهذه النسبة تؤول إلى مبلغ مقطوع أو بنسبة من صافي قيمة الموجودات، وكذلك هناك صورة تجمع بين العمولة والربح على أساس التحفيز، على أن تكون العمولة هي الأصل، ويكون النصيب المحدد له من الربح مستحقاً في حال بلوغه نسبة محددة. كما توصلت الدراسة إلى بناء مؤشر مالي إسلامي لقياس أداء إدارة صناديق الاستثمار الإسلامية.
- دراسة شحاته (دون تاريخ) بعنوان: الرقابة الشرعية والمالية على صناديق الاستثمار الإسلامية: هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب العلمية والعملية للرقابة الشرعية والمالية على معاملات صناديق الاستثمار الإسلامية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف إيضاح الإطار العام لمنهج وأسس وضوابط ومعايير ونظم وأساليب وأجهزة الرقابة على معاملات صناديق الاستثمار الإسلامية، وبيان كيفية التخطيط ووضع برامج الرقابة الشرعية والمالية وتحديد وسائل تنفيذها طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبيان كيفية الاستعانة بأساليب التقنية الحديثة ودورها في تطوير الإجراءات التنفيذية للرقابة الشرعية والمالية على معاملات صناديق الاستثمار الإسلامية، وقد خلصت إلى وضع بعض الثوابت التي تمثل الإطار الفكري والعملية لنظم الرقابة الشرعية والمالية لصناديق الاستثمار الإسلامية، بالإضافة إلى تقديم نماذج إرشادات معاصرة للرقابة الشرعية والمالية معدة وفقاً للمنهج والفكر والنظم الإسلامية ليحتذى بها أو يستفاد منها في الصناديق التقليدية.
- دراسة جبر (٢٠٠٥) بعنوان: صناديق الاستثمار الإسلامية: هدفت الدراسة إلى التعرف على صناديق الاستثمار الإسلامية من حيث طبيعتها وأنواعها وطريقة عملها وإدارتها، ومدى الاختلاف بينها وبين صناديق الاستثمار التقليدية، وبينت الدراسة مصادرها أموالها، وأسس تشغيلها، وكيفية حساب أرباحها وخسائرها، وأسعار أسهمها، ثم تطرق البحث إلى أهداف الاستثمار في الإسلام، وصناديق الاستثمار الإسلامية، والقيود الشرعية للاستثمار فيها، ومآهيتها وأنواعه، والأدوات المالية الاستثمارية الإسلامية، وأشكالها، وخصائصها المشروعة، وشروط نجاحها، ومؤشر الأوراق المالية الإسلامي، ومزايا استحداث أدوات استثمارية إسلامية، والخطوات العملية لإصدار أدوات مالية إسلامية، ومعوقات وجود سوق مالي إسلامي، وقد خلص البحث

إلى بيان كيفية التغلب على معوقات إيجاد سوق رأسمال إسلامي، وأهمها إيجاد عملة موحدة كالدينار الإسلامي، وهو وحدة حسابية تسهل الإصدارات من الأدوات المستحدثة، بحيث لا يتأثر الاستثمار في هذه الأوراق بالتقلبات الحادة في أسعار صرف العملات، كذلك وضع أسس تشريعية وقانونية مقبولة من قبل الدول الإسلامية والعربية للتعامل مع الأدوات الاستثمارية المستحدثة.

- دراسة دوابه (٢٠٠٤) بعنوان: صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم وتطور صناديق الاستثمار وأهميتها وأهداف ومزايا وأنواع صناديق الاستثمار وكذلك الجوانب الشرعية والقانونية لصناديق الاستثمار، بالإضافة إلى دراسة ومجالات ونطاق الاستثمار لدى البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى دراسة أهم مشاكل الاستثمار في البنوك الإسلامية، وقد توصلت الدراسة إلى وضع نموذج مقترح لصناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية يربط بين المبادئ العلمية وأحكام الشريعة الإسلامية، يمكن أن تتبناه هذه البنوك لجذب أموال صغار المدخرين، فضلاً عن كبارهم، واستثمار هذه الأموال علاوة على جزء من أموالها في الأوراق المالية، وغيرها من مجالات الاستثمار الأخرى، وبالتالي تستجيب لحاجات المدخرين ما بين استثمار قصيرة ومتوسط وطويلة الأجل، بالإضافة إلى تحقيق رغبتها في الجمع بين الربحية والسيولة والأمان والمساهمة في استيعاب ظاهرة التمويل قصيرة الأجل وتحقيق أهدافها التنموية المأمولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- دراسة القري (٢٠٠٢) بعنوان: صناديق الاستثمار الإسلامية، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم صناديق الاستثمار، وأهميتها ومميزاتها ودورها وعملياتها، والعلاقات التعاقدية بين أطراف الصناديق الاستثمارية، كما تطرقت إلى دراسة أهمية صناديق الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ولما لهذه الصناديق دور هام في نقل الرساميل بين المجتمعات الإسلامية، حيث أن صناديق الاستثمار مهمة للمسلمين اليوم فهي يمكن أن تكون أداة ووسيلة لتحقيق التكافل الاقتصادي والاجتماعي بين المسلمين، وذلك بتسهيل نقل المدخرات من دول الفاض إلى دول العجز وأن تكون توطئة لأسلمة البنوك وجزءاً من برنامج لتوظيف دعائم العمل المصرفي اللاربوي في أي بلد من بلاد المسلمين، لذلك فإن اهتمام المسلمين بهذه المسألة حري أن يوفر آلية للاستثمار الإسلامي، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إصدار صناديق الاستثمار الإسلامية بكافة أنواعها وأشكالها مع الالتزام والتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية.
- دراسة خوجة (١٩٩٣) بعنوان: صناديق الاستثمار الإسلامية، هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم صناديق الاستثمار والتكييف الشرعي للصناديق، من حيث العلاقة التعاقدية القائمة بين جهة الإصدار وأرباب المال في الصناديق الاستثمارية، والعلاقة التعاقدية القائمة بين جهة الإصدار والمؤسسات المالية المتعامل معها، كما تطرقت الدراسة إلى توضيح جميع المراحل والعلاقات المتعددة التي تمر بها الأوراق المالية قبل ظهورها لجمهور المستثمرين للاكتتاب فيها ومن ثم تداولها عند الحاجة، بالإضافة إلى تسويق تلك الأوراق المالية والقيام بدفع مستحقات أرباب المال، وقد خلصت الدراسة إلى المساهمة الجادة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مجال صناديق الاستثمار خصوصاً بعد نجاحها الباهر في استقطاب المدخرات عن طريق المضاربة المصرفية المتمثلة في حسابات الاستثمار المشترك الذي هو نوع من أنواع المضاربة الشرعية المطلقة، وقد تمكنت هذه الجهات من تطوير فكرة الصناديق الاستثمارية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية واتخذت هذه الأداة المالية الجديدة مسميات متعددة منها: الصناديق الاستثمارية أو محافظ الاستثمار، صناديق حصص ووحدات الاستثمار، الإصدارات وصناديق المضاربة.

#### مفهوم صناديق الاستثمار:

هناك مفاهيم متعددة لصناديق الاستثمار تتماشى مع ظروف ونشأة هذه الصناديق في الدول المختلفة، وتعدد أشكالها وأنواعها وأنظمة إنشائها من دولة إلى دولة أخرى.

وبموجب تعريف قانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤م يعرف صندوق الاستثمار بأنه: الشخص الاعتباري المرخص من الهيئة والذي يقوم بتجميع رأس مال من مستثمرين واستثماره نيابة عنهم في محفظة أوراق مالية، أو في أنواع أخرى من أصول الاستثمار بموجب عقد التأسيس وأنظمتها الداخلية (قانون الأوراق المالية، ٢٠٠٤م).

ويمكن تعريف صندوق الاستثمار بأنه وعاء مالي لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية، حيث تعتبر أحدث الأساليب في إدارة الأموال وفقاً لرغبات المستثمرين ودرجة تقبلهم للمخاطر، بما يعود بالفائدة على البنك أو الشركات التي تؤسسها وعلى المدخرين وعلى الاقتصاد القومي ككل (قاسم، ٢٠٠٠م). وقد تعرف بأنها شركات تتلقى الأموال من مستثمرين من مختلف الفئات لتقوم باستثمارها في تشكيلات من الأوراق المالية التي تناسب كل فئة (هندي، ١٩٩٩م).

ومما سبق يمكن تحديد خصائص المستثمر في صناديق الاستثمار، والذي غالباً ما يقع في الشرائح التالية (عبد التواب، ٢٠٠٤م):

- الذين ليس لديهم الوقت والخبرة الكافية لمتابعة أسواق المال ويبحثون عن جهة متخصصة تنوب عنهم في إدارة استثماراتهم.
- الذين يرغبون في تنوع استثماراتهم ولكنهم لا يستطيعون ذلك بمفردهم.
- الذين لديهم مبالغ صغيرة من المال ولا يقدر على توظيفها بأنفسهم ويرغبون في الاستفادة منها والمحافظة عليها.

## أهداف صناديق الاستثمار:

- تهدف صناديق الاستثمار إلى عدة أهداف هامة تحاول من خلالها تحقيق التوازن بين أهداف المدخرين والبنوك والاقتصاد، إلا أن هدفها الأساسي هو تنمية رأس المال وتحقيق دخل جار للمستثمرين لتتلاءم مع رغباتهم واحتياجاتهم، ومن هذه الأهداف ما يلي (علي، ٢٠٠٦م):
- تحقيق عائد دوري، أي يقوم البنك أو الشركة بصرف عوائد دورية للمستثمرين من خلال الأرباح التي يحققها الصندوق.
- تحقيق نمو رأسمالي، يهدف الصندوق إلى الاستثمار في شركات ناجحة ومتوقعة لها النمو، ويتم تدوير الأرباح للحصول على مزيد من المكاسب الرأسمالية.
- تحقيق عائد دوري ونمو رأسمالي (عائد تراكمي)، يهدف الصندوق هنا الجمع بين مزايا النوعين السابقين، حيث يوزع عوائد دورية وكذلك يقوم بتدوير جزء من العوائد للاستثمار مرة أخرى في الصندوق.
- تحقيق نمو رأسمالي مع توزيع عائد أو منح جوائز، ويهدف الصندوق إلى توزيع عائد في حالة تجاوز القيمة الرأسمالية للوثيقة حداً معيناً.

## أنواع صناديق الاستثمار:

ويمكن تصنيف صناديق الاستثمار وفقاً للأسس التالية:

١. من حيث طريقة إصدار أو رأس المال (العتيبي، ٢٠٠٧م) و (عبد التواب، ٢٠٠٤م):
    - صناديق الاستثمار ذات النهاية المغلقة: وجاء مسمى هذا النوع من الصناديق من أن رأس المال ثابت، لا يتغير وقيمة وعدد الوثائق المصدرة الأسمية ثابت في معظم الأحوال، وبالتالي تكون صناديق مقفولة على أعضائها الأصليين ولا تقبل أعضاء جدد، ويتم تداول هذه الصناديق في بورصة الأوراق المالية (بيع وشراء)، ويغلب على هذا النوع كشركة مساهمة مستقلة تم تأسيسها لهذا الغرض.
    - صناديق الاستثمار ذات النهاية المفتوحة: وقد جاء مسمى هذا النوع من الصناديق من أن رأس المال متغير غير محدد، وهذا هو الشكل الذي تتخذه البنوك وشركات التأمين التي تؤسسها صناديق الاستثمار، والمقصود برأس المال المفتوح هو الاستمرار في إصدار وثائق استثمار جديدة وبطريقة متواصلة مع إعادة شراء الصندوق للوثائق السابق إصدارها عند رغبة حاملها لردّها.
  ٢. من حيث مكونات التشكيلة أو أصول الصندوق (علي، ٢٠٠٦م): ويقصد بالتشكيلة أنواع الأصول داخل الصندوق، ويمكن تقسيمها إلى أكثر من نوع، وسنركز هنا على أهم الأنواع التالية:
    - صناديق الأسهم: يستثمر هذا النوع من الصناديق في أسهم الشركات المختلفة تنمو فيها الأرباح أو الإيرادات بصورة أسرع من القطاع وتسمى شركات النمو، وأخر تستند على الاستثمار في أسهم الشركات ذات الأداء الجيد بناء على سلامة عناصرها الأساسية وذلك بهدف الحصول على توزيعات أرباح هذه الأسهم وتسمى شركات ذات العائد الدوري، ويوجد نوع آخر خليط بين النوعين السابقين.
    - صناديق سندات: ويقوم هذه النوعية من الصناديق باستثمارها أموالها في السندات وتحصل على عائد استثماراتها من توزيعات الكوبونات، ومن خلال ما تحققه من أرباح رأسمالية على تعاملاتها على تلك السندات في البورصة.
    - صناديق متوازنة: وتعتمد هذه الصناديق على تشكيل محافظ متوازنة من الأسهم والسندات وعادة ما يستثمر مديرو هذه الصناديق من ٥٠٪: ٥٠٪ من أموالها في الأسهم مع الاحتفاظ بالباقي في صورة سندات نقدية.
    - صناديق سوق النقد: وهي الصناديق التي تتكون من تشكيلة من الأوراق المالية قصيرة الأجل التي عادة ما تتداول في سوق النقد أي من خلال مؤسسات مالية، كالبنوك التجارية وبيوت السمسرة المتخصصة في التعامل في تلك الأوراق، ويهدف تحقيق عائد يقارب العائد المحقق في سوق النقد عن الودائع قصيرة الأجل (دوابه، ٢٠٠٤م).
  ٣. صناديق الاستثمار الإسلامية: وهي عبارة عن أوعية الأموال المقدمة من المستثمرين لجهة معينة كالبنوك وشركات الاستثمار، بقصد تشغيلها في مشروعات كبرى لفترة زمنية محددة، وقد أسهمت هذه الصناديق في الإسهام بأنشطة اقتصادية متعددة، بعد تجميع المدخرات المالية من الأشخاص، والأخذ بنظام الاستثمار المشترك، ويقسم رأس مال الصندوق إلى أسهم مشاركة أو وحدات متساوية القيمة الأسمية، وتعتبر كل وحدة منها عن تملك حصة شائعة أو مشتركة في رأس مال الصندوق (الزحيلي، ٢٠٠٢م).
- وتنشأ هذه الصناديق في نطاق البنوك الإسلامية، وذلك من خلال الاعتماد على الأسس التالية (خوجة، ١٩٩٣م):
- إعداد المصرف الإسلامي دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع معين أو أكثر.
  - إعداد نشرة الاكتتاب في الصندوق الاستثماري وتحديد أغراضه.
  - تقسيم رأس مال الصندوق إلى أسهم أو صكوك متساوية القيمة الأسمية.
  - قيام المصرف باستثمار الأموال المجتمعة لديه في المشروع المحدد في نشرة الاكتتاب، وتوزيع الأرباح في فترات معينة، وتصفية الصندوق في الموعد المحدد لذلك.

## أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية:

تعتبر ظاهرة صناديق الاستثمار الإسلامية حديثة، وتعود إلى عدد قليل من السنوات، ويقصد بصندوق الاستثمار الإسلامي هو ذلك الذي يلتزم المدير فيه بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه، وبخاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية، وتمثل هذه الصناديق أحد أهم الوسائل لدخول البنوك في سوق المصرفية الإسلامية دون الحاجة إلى تغيير هيكلها الإداري أو نظام عملها (https://www.islamifn.com/basic/funds.htm) ومن أهم أنواع هذه الصناديق الأنواع التالية (بورصة فلسطين، ٢٠٠٧م):

١. صناديق الأسهم: وهي صناديق يقوم المدير فيها بتوجيه الأموال المجتمعة من اشتراكات المستثمرين إلى شراء سلة من أسهم الشركات التي يكون أساس نشاطها مباحاً فلا يستثمر في البنوك أو الشركات المنتجة للمواد المحرمة.
٢. صناديق السلع: وهي صناديق يكون نشاطها الأساسي شراء السلع بالنقد ثم بيعها بالأجل، والسلع المقصودة هي السلع الأساسية التي لها أسواق بورصة منظمة مثل الألمنيوم والنحاس والبترو، كما أنها تقتصر على السلع المباحة أي تلك التي يجوز شراؤها بالنقد وبيعها بالأجل، فيستثنى من السلع الذهب والفضة، ويمكن أن تعمل السلع بصيغة البيع الأجل، أو المرابحة، أو السلم.
٣. صناديق التأجير: ويعتمد عمل صناديق التأجير على امتلاك الصندوق للأصول المؤجرة مثل المعدات والسيارات والطائرات وأحياناً العقار، وتولد الدخل من الإيرادات الإيجارية، وتختلف الصناديق باختلاف عقود الإيجار لأصول الصندوق، فبعضها يقوم على عقد الإيجار المعتاد، وبعضها يقوم على صفة الإيجار المنتهي بالتمليك.
٤. رأس المال "المأمون": وتقوم فكرة صندوق المأمون على الاستجابة لرغبات كثير من المستثمرين الذين يرغبون في الحصول على الأرباح العالية، والمخاطر المتدنية.

## أهم التجارب صناديق الاستثمار الإسلامية المعاصرة:

هناك العديد من صناديق الاستثمار الإسلامية في دول الخليج والتي تشرف على أعمالها هيئات شرعية، ومن ضمنها تلك الصناديق التابعة لمصرف الراجحي، وهي صندوق المضاربة الشرعية بالبضائع بالدولار الأمريكي، وهدفها تحقيق زيادة مستمرة على رأس مال المستثمرين على المدى الطويل دون توزيع الإيرادات والأرباح، بل يعاد استثمارها مع رأس المال من خلال الخطط المدروسة وذلك بالاتجار بالبضائع المتنوعة. وكذلك صندوق الراجحي للأسهم المحلية والخليجية والعالمية، وهدفها الاستثمار في أسهم الشركات المحلية والخليجية والعالمية بشكل رئيسي ودول المنطقة بشكل ثانوي، والمتوافقة مع معايير هيئة الرقابة الشرعية وبحكم استثماره في الأسهم يعتبر الصندوق استثماراً طويلاً المدى (بورصة فلسطين، ٢٠٠٧م). وهناك أيضاً شركة الأيمن للأوراق المالية وشركة التوفيق الاستثمارية، حيث تأسست في عام ١٩٨٧م، وذلك في دولة البحرين برأس مال مدفوع ٢٠٠ مليون دولار أمريكي للأولى و ٤٠٠ مليون دولار أمريكي للثانية. وقد تم تأسيسها وفق القانون (١٧) الذي تم إصداره لتنظيم شركات المضاربة الإسلامية، وفي مايو عام ١٩٩٢م، تم تأسيس شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية في جزر الكايمان، وذلك برأس مال مدفوع وقدره ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، حيث يتكون رأس مال الشركة من أسهم إدارة قيمتها ٣٠ مليون دولار، وأسهم مشاركة دائمة (صندوق الأصول) قيمتها ٢٧٠ مليون دولار، ويحق للشركة أن تطرح صناديق استثمارية على شكل أسهم مشاركة متغيرة، وتتميز هذه الشركة بإصدار الصناديق المخصصة (مثل صندوق المدينة السياحية، صندوق المدينة المنورة، صندوق العقار الأمريكي، صندوق إعمار لبنان. وكذلك إصدار الصناديق العامة (مثل صندوق البركة العام، صندوق التأجير العالمي، صندوق العائلة الاستثماري، صندوق الأطفال الاستثماري، صندوق التوفيق للأسهم (حوجة، ١٩٩٤م).

## الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاقتصادية:

إن المشاريع الاقتصادية تحتاج إلى مختلف صور التمويل في شتى الاتجاهات والمجالات، وتختلف صور التمويل التي تعرض لها تبعاً لاختلاف طبيعة العمل وتنوع الغاية من التمويل المطلوب، كما تنوع المشاريع الاقتصادية حسب الغرض منه، والتي يمكن النظر إليها حسب تصنيف القطاعات الاقتصادية التالية (حمود، ١٩٩٨م) و(الدماغ، ٢٠١٢م):

المشاريع الزراعية: وهي المشاريع التي يكون نشاطها متجهاً نحو الزراعة والإنتاج الحيواني، والتي يمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما يلي:

- تمويل السيولة التشغيلية اللازمة.
- تمويل المواد الخام الضرورية اللازمة.
- تمويل الآلات والمعدات اللازمة.

المشاريع الصناعية: وهي المشاريع التي يكون مجال نشاطها متجهاً نحو تصنيع المواد، وبيعها، والتي يمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما يلي:

- تمويل السيولة التشغيلية اللازمة.
- تمويل المواد الخام اللازمة.
- تمويل الآلات والمعدات اللازمة.

- تمويل المباني والإنشاءات اللازمة.
  - المشاريع التجارية: وهي المشاريع التي يكون نشاطها قائماً على التجارة، أي شراء وبيع المواد والسلع، والتي يمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما يلي:
    - تمويل المخزون من البضائع اللازمة.
    - تمويل الآلات والمعدات اللازمة.
    - تمويل الإنشاءات والمباني اللازمة.
  - المشاريع العقارية: وهي المشاريع التي يكون نشاطها متجهاً نحو تطوير الأراضي وإنشاء الأبنية، والتي يمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما يلي:
    - تمويل المواد الخام اللازمة.
    - تمويل تطوير الأراضي والعقارات اللازمة.
    - تمويل إنشاء الأبنية السكنية والصناعية والتجارية اللازمة.
  - المشاريع الخدمائية: وهي المشاريع التي يكون نشاطها قائماً على توفير خدمات النقل والصيانة، والتي يمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما يلي:
    - تمويل السيولة التشغيلية اللازمة.
    - تمويل الآلات والمعدات اللازمة.
    - تمويل الإنشاءات والمباني اللازمة.
- وبعد معرفة طبيعة الاحتياجات التمويلية اللازمة لتمويل المشاريع الإنتاجية يمكن تحديد صيغ التمويل الملائمة، ومن خلال إصدار صناديق الاستثمار الإسلامية المعاصرة.

#### نموذج مقترح لصناديق الاستثمار الإسلامية المعاصرة:

ونقترح هنا تقديم نموذج تطبيق صناديق الاستثمار لدى البنوك الإسلامية لغرض تلبية الاحتياجات التمويلية في الاقتصاد الفلسطيني، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات، حيث يعتمد هذا النموذج على عقد المضاربة الشرعية كنظام لاستثمار الأموال، ويعمل على الجمع بين عنصر رأس المال والعمل متمثلاً في الخبرة العملية، والذي يتكون من البنود التالية (دوابه، ٢٠٠٤م) و(دوابه، ٢٠٠٦م):

١. الأهداف العامة: يهدف النموذج المقترح إلى:
  - تعدد الخيارات الاستثمارية أمام المدخرين وخاصة صغار المدخرين في البنوك الإسلامية للاستثمار الشرعي ولغرض تحقيق دخل دوري، بالإضافة إلى ترشيد السلوك الاقتصادي في المجتمع لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.
  - فتح المجال أما البنوك الإسلامية لإنشاء صناديق الاستثمار بما يتفق وأحكام الشريعة، فضلاً عن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
٢. شكل النموذج: يمثل النموذج المقترح لصناديق الاستثمار أحد أنشطة البنك الإسلامي مع تمتعه بالذمة المالية المستقلة عن البنك؛ مما يترتب عليه أن تكون أمواله واستثماراته مفرزة عن أموال البنك، وأن تكون حساباته عن كافة أنشطة البنك الأخرى.
٣. مدة النموذج: تختلف مدة النموذج المقترح لصناديق الاستثمار وفقاً لنوعية نشاط هذه الصناديق، فقد تكون مدة هذه الصناديق أقل من سنة إذا كان اتجاه استثماراتها قصيرة الأجل، وقد تتراوح مدتها بين سنة وسبع سنوات إذا كان اتجاه استثماراتها متوسطة الأجل، وقد تكون مدتها أكبر من سبع سنوات إذا كان اتجاه استثماراتها طويلة الأجل.
٤. أطراف التعاقد في النموذج والعلاقة بينها: ويتمثل أطراف التعاقد في:
  - البنك المؤسس للصناديق: ويقوم بدور المضارب (رب العمل)، الذي يتولى استقبال حصيلة الاكتتاب التي تمثل رأس مال المضاربة ومن ثم استثمار الأموال شرعياً.
  - المكتتبين في رأس مال الصناديق: ويمثلون في مجموعهم (رب المال)، الذي يوافق على تعيين البنك المؤسس للصناديق لإدارتها وفقاً لأحكام الشريعة وشروط الاكتتاب.
٥. مصادر الأموال في النموذج: يتكون رأس المال في النموذج من مصدرين:
  - مصادر داخلية: وتتمثل فيما يقدمه البنك من أموال في رأس مال الصناديق بصفته مشاركاً فضلاً عن كونه أساساً مضارباً من خلال عقد المضاربة.
  - مصادر خارجية: وتتمثل فيما يقدمه المستثمرين من أموال في رأس مال الصناديق بصفته أرباب المال في عقد المضاربة.
٦. صكوك أو وثائق الاستثمار في النموذج: يصدر نوعين من الصكوك:
  - صكوك الإدارة: وتمثل حصة البنك في رأس مال الصناديق، وتخوله حق التصرف والإدارة وغيرها من التصرفات، ولا يجوز استردادها أو التصرف فيها إلا عند النهاية.

- **صكوك المضاربة:** وتمثل حصة المستثمرين في رأس مال الصناديق ولا يكون لأصحابها حق التدخل في الإدارة، ويجوز لهم استرداد هذه الصكوك قبل انقضاء مدتها، كما يجوز للبنك المؤسس للصندوق إصدار صكوك بديلة لتلك التي يتم استرداد قيمتها. وأيضاً تصدر صكوك الاستثمار بنوعها (إدارة ومضاربة) بقيمة اسمية واحدة.
- ٧. **الاكتتاب في صكوك الاستثمار في النموذج:** تطرح صكوك الاستثمار للاكتتاب العام من خلال البنك الإسلامي وفروعه ومكاتبه المخصصة لذلك وحق الاكتتاب في هذه الصكوك مكفول للأشخاص الطبيعية والمعنوية، ويصفح عن ذلك في نشرة الاكتتاب.
- ٨. **تداول صكوك الاستثمار في النموذج:** يتل صك الاستثمار ملكية حصة شائعة في الصندوق وتستمر هذه الملكية طيلة مدته ويترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكه من بيع وهبه ورهن وارث، ولا يجوز تداول صكوك الإدارة بينما يجوز تداول صكوك المضاربة من خلال البنك الإسلامي وفروعه.
- ٩. **استخدامات الأموال في النموذج:** تتجه استخدامات الأموال فيما يلي:
  - ما تخصصه الصناديق من أموال لشراء ما يلزمها من أصول ثابتة.
  - ما تحتفظ به الصناديق من نقدية بالخرينة والبنوك كسيولة لمواجهة متطلبات استرداد صكوك الاستثمار من المستثمرين.
  - يتمثل الهدف الأساسي من صناديق الاستثمار إلى استثمار أموالها استثماراً سريعاً ومربحاً ومحققاً لما يسعى إليه البنك والمستثمرين في تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي، وذلك من خلال توجيه الأموال إلى الاستثمارات المختلفة الاقتصادية.
  - ومن هذا المنطلق يمكن إنشاء صناديق استثمار حسب تصنيف المشاريع الاقتصادية المختلفة، ومن أمثلتها، صناديق السلع التجارية، وصناديق استثمار العقارات، وصناديق استثمار النقل والمواصلات، وصناديق استثمار الصناعات الصغيرة ... الخ.
- ١٠. **إدارة النموذج:** وتتمثل إدارة صناديق الاستثمار المكون مجلس إدارة البنك المؤسس للصندوق، والإدارة التنفيذية للصندوق.
- ١١. **توزيع المصروفات في النموذج:** وتتكون مصروفات صندوق الاستثمار من المصروفات التأسيس للصندوق، والمصروفات التشغيلية للصندوق.
- ١٢. **اقتطاع الاحتياطات في النموذج:** ويقطع جزء من الأرباح كاحتياطات لمواجهة مخاطر الاستثمار أو لمواجهة حالات الانخفاض في الأرباح عن مستوى معين، أو قد يكون لحماية رأس المال، ويكون معلن عن ذلك من خلال نشرة الاكتتاب للصندوق الاستثمار.
- ١٣. **التنضيق الحكومي في النموذج:** ويعتبر التنضيق الحكومي بدلاً عن التنضيق الفعلي الذي لا يقع إلا عند نهاية مدة الصندوق بالتصفية لموجوداته.
- ١٤. **توزيع الأرباح والخسائر في النموذج:** يحكم توزيع الأرباح القواعد التالية:
  - يتم تحديد نسبة الربح بين البنك والمكتتبين ومعلن عنها في نشرة الاكتتاب، ويجب أن يكون الربح نسبة معلومة وشائعة دون تحديد مبلغ مقطوع أو منسوباً لرأس المال.
  - يكون الربح وفقاً لما يتفق عليه الطرفين، أما الخسارة فتكون على المكتتبين (أرباب الأموال) بمقدار حصصهم في رأس المال ما لم يقصر المضارب (البنك).
  - توزيع الربح قد يكون نهائياً وحينئذ يشترط له التنضيق الحكومي، أو قد يكون تحت الحساب فيعيد النظر فيه وعادة ما يكون ذلك في الصناديق ذات العائد الدوري، وإذا بيع الأصل بأقل من شرائه فإن هذا النقصان يجبر من الربح الموزع تحت الحساب.
- ١٥. **الزكاة في النموذج:** يتمثل وعاء الزكاة في صافي رأس المال العامل إضافة إلى صافي الربح وتحتسب الزكاة (٢,٥٪) من قيمة هذا الوعاء في نهاية كل سنة، ويجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب النص صراحة على خصم الزكاة من وعاء المضاربة.
- ١٦. **الرقابة في النموذج:** وتتمثل الرقابة في الجوانب الشرعية والجوانب المالية والجوانب العامة سواء الرقابة الحكومية أو الرقابة من قبل المستثمرين.

#### منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإجراء هذا البحث، تم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استبانة لهذا الغرض وتحليل البيانات واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لمعالجتها، فعلى صعيد الدراسة الوصفية تم الاطلاع على البحوث النظرية والتجارب العملية.

#### مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين المتخصصين في مجال الاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة (البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي) والبالغ عددهم ب (١٦) موظف، حيث تم استخدام طريقة العينة القصدية، وإليك تفاصيل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية في الجدول التالي (١):



جدول (١): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

النسبة المئوية %	العدد	البيانات الشخصية	النوع
٦٦,٧	١٠	ذكر	النوع
٣٣,٣	٥	أنثى	
-	-	سنة فأقل	الخبرة
-	-	من ٢ إلى ٥ سنوات	
٢٦,٧	٤	من ٦ إلى ١٠ سنوات	
٢٦,٧	٤	من ١١ إلى ١٥ سنة	
٤٦,٧	٧	من ١٦ سنة فأكثر	
-	-	دبلوم	المؤهل العلمي
٥٣,٣	٨	بكالوريوس	
٤٠,٤	٦	ماجستير	
٦,٧	١	دكتوراه	
٤٦,٧	٧	موظف	طبيعة العمل
٣٣,٣	٥	رئيس قسم	
٦,٧	١	مراقب / مساعد	
١٣,٣	٢	مدير فرع / دائرة	
-	-	مساعد / نائب مدير عام	
-	-	مدير عام	
-	-	مستشار قانوني / شرعي	

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠ م).

#### أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة اعتماداً على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، حيث تكونت الاستبانة من (٢٠) فقرة موزعة على أربع مجالات هي: الوعي المعرفي للجمهور، مدى وعي الإدارة العليا، الموارد البشرية المؤهلة، صناديق الاستثمار الإسلامية. كما أن أغلب الموظفين من الذكور (٦٦,٧٪) مقابل (٣٣,٣٪) من الأنثى وهذا اعتقد توزيع عادل بين الجنسين، والخبرة في عينة الدراسة يتركز في أكثر من (١٦) سنة بنسبة (٤٦,٧٪) الأمر الذي يساعد في دفع المؤسسة للتفكير في إصدار صناديق استثمار، ويؤكد على ذلك أن المؤهل العلمي للعاملين يتركز في درجتى البكالوريوس بنسبة (٥٣٪) والماجستير (٤٠٪).

#### صدق الاستبانة:

يوجد العديد من الاختبار التي تقيس صدق الاستبانة أهمها:

#### ١. الصدق الظاهري "صدق المحكمين":

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (٣) محكمين من المتخصصين في العلوم المالية والمصرفية، وقد تم الاستجابة لأراء المحكمين من حيث الحذف والتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

#### ٢. صدق الاتساق الداخلي:

تم عمل الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة، وإليك جدول رقم (٢):

جدول (٢): الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
الوعي المعرفي للجمهور:			
١.	تتوفر لدى الجمهور القدرة على التواصل مع البنوك الإسلامية.	*٠,٨٥٠	٠,٠٠٠
٢.	توجد لدى الجمهور ثقة في الاستثمار عبر البنوك الإسلامية.	*٠,٤٤٤	٠,٠٤٩
٣.	تتوفر لدى الجمهور المعرفة عن صناديق الاستثمار.	*٠,٩٢١	٠,٠٠٠
٤.	يتوفر لدى الجمهور إلمام بأساليب التمويل الإسلامي.	*٠,٩١١	٠,٠٠٠
٥.	توجد لدى الجمهور إلمام عن صناديق الاستثمار.	*٠,٩٣٦	٠,٠٠٠
مدى إدراك الإدارة العليا:			
١.	يتوفر لدى الإدارة العليا الوعي المعرفي بصناديق الاستثمار.	*٠,٤٩٠	٠,٠٣٢
٢.	هتمت الإدارة العليا بتطوير الموارد المالية لاستثماراتها.	*٠,٩٢٣	٠,٠٠٠

٠,٠٠٠	*٠,٩١٠	تخصص الإدارة العليا في الهيكل التنظيمي قسم خاص لتطوير الأدوات المالية الإسلامية.
٠,٠٠٠	*٠,٩٢٣	تعمل الإدارة العليا على استقطاب موارد بشرية مؤهلة.
٠,٠٠٠	*٠,٩٢٦	تمتلك الإدارة العليا اتخاذ القرار في تطبيق صناديق الاستثمار.
الموارد البشرية المؤهلة:		
٠,٠٠٠	*٠,٩٠٩	يتوفر لدى البنوك الإسلامية موارد بشرية مؤهلة علمياً.
٠,٠٠٢	*٠,٦٩٣	تسعى البنوك الإسلامية إلى استقطاب كفاءات ذوي اختصاص.
٠,٠٠٢	*٠,٦٨٩	تعمل البنوك الإسلامية على تطوير الموارد البشرية العاملة لديها.
٠,٠٠٠	*٠,٨١٩	تعمل البنوك الإسلامية على عقد لقاءات دورية مع الخبراء.
٠,٠٠٠	*٠,٩٠٩	يتوفر لدى البنوك الإسلامية كوادر بشرية قادرة على الإبداع والتميز
صناديق الاستثمار الإسلامية:		
٠,٠٠٠	*٠,٧٧٥	يوجد لدى البنوك الإسلامية توجه بعمل صناديق استثمار.
٠,٠٠٠	*٠,٧٧٥	يتوفر لدى البنوك الإسلامية الوعي المعرفي بصناديق الاستثمار.
٠,٠٠٠	*٠,٨٤٥	يتوفر لدى البنوك الإسلامية البنية القانونية لصناديق الاستثمار.
٠,٠٠٠	*٠,٧٦٠	تتوفر لدى البنوك الإسلامية الموارد البشرية المؤهلة.
٠,٠١٠	*٠,٥٩٠	يوجد لدى البنوك الإسلامية توجه لتمويل المشاريع الإنتاجية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠م).

يتضح من جدول (٢) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة.

### ٣. الصدق البنائي:

للتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة وإليك الجدول رقم (٣):

جدول (٣): حساب معاملات الارتباط

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
١	الوعي المعرفي للجمهور.	*٠,٨٤٤	٠,٠٠٠
٢	مدى إدراك الإدارة العليا.	*٠,٨٥٥	٠,٠٠٠
٣	الموارد البشرية المؤهلة.	*٠,٨٣٥	٠,٠٠٠
٤	صناديق الاستثمار الإسلامية.	*٠,٩٠٢	٠,٠٠٠

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠م).

يتضح من جدول (٣) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقة.

### ثبات الاستبانة:

تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، حيث بلغت قيمته للاستبيان (٠,٩٢٨)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، ويستخلص من نتائج اختبائي الصدق والثبات أن الاستبانة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة جداً، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

### اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولموجوروف - سمرنوف (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وتبين أن قيمة الاختبار تساوي (٠,٤٩٧) والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (٠,٩٦٦) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، وعليه تم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

## عرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها:

## أولاً: تحليل فقرات مجال الوعي المعرفي للجمهور:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب، والموضح في الجدول رقم (٤):

جدول (٤): تحليل فقرات مجال الوعي المعرفي للجمهور

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	تتوفر لدى الجمهور القدرة على التواصل مع البنوك الإسلامية.	٣,٨٧	٠,٨٣	٧٧,٣٣	٢
٢	توجد لدى الجمهور ثقة في الاستثمار عبر البنوك الإسلامية.	٤,١٣	٠,٥٢	٨٢,٦٧	١
٣	تتوفر لدى الجمهور الوعي المعرفي عن صناديق الاستثمار.	٣,٣٣	١,١١	٦٦,٦٧	٤
٤	يتوفر لدى الجمهور إلمام بأساليب التمويل الإسلامي.	٣,٦٧	٠,٩٨	٧٣,٣٣	٣
٥	توجد لدى الجمهور إلمام عن صناديق الاستثمار.	٣,٢٧	١,١٠	٦٥,٣٣	٥
	فقرات المجال بشكل عام	٣,٦٥	٠,٧٨	٧٣,٠٧	

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠م).

يبين جدول (٤) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال الوعي المعرفي للجمهور يساوي ٣,٦٥ وبذلك فإن الوزن النسبي ٧٣,٠٧٪ وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة ٧٣,٠٧٪، وقد حصلت الفقرة "توجد لدى الجمهور ثقة في الاستثمار عبر البنوك الإسلامية" على أعلى درجة موافقة بنسبة ٨٢,٦٧٪، الأمر الذي يساعد البنوك الإسلامية في تنوع أدوات الاستثمار لطالما أن الجمهور يثق فيها، بينما حصلت الفقرة "توجد لدى الجمهور إلمام عن صناديق الاستثمار" على أقل درجة موافقة بنسبة ٦٥,٣٣٪، كما يجب على السؤال الأول من أسئلة الدراسة الذي ينص على ما علاقة الوعي المعرفي للجمهور بصناديق الاستثمار؟ وهذا ما يتفق مع دراسة (جبر)، ومن خلال هذه النتيجة وتفسيرها يؤكد الباحث على ضرورة التركيز على نشر الوعي المعرفي والثقافي فيما يتعلق بصناديق الاستثمار الإسلامية؛ لأن غالبية الجمهور لا يوجد لديه إلمام ومعرفة لهذه الأدوات الاستثمارية الإسلامية. ثانياً: تحليل فقرات مجال مدى إدراك الإدارة العليا:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب، والموضح في الجدول رقم (٥):

جدول (٥): تحليل فقرات مجال مدى إدراك الإدارة العليا

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	يتوفر لدى الإدارة العليا الوعي المعرفي لصناديق الاستثمار.	٤,٠٧	٠,٢٦	٨١,٣٣	٤
٢	تمت إدارة العليا بتطوير الموارد المالية لاستثماراتها.	٤,٢٧	٠,٨٦	٨٥,٣٣	٢
٣	تخصص الإدارة العليا في الهيكل التنظيمي قسم لتطوير الأدوات المالية الإسلامية.	٣,٦٧	١,١٨	٧٣,٣٣	٥
٤	تعمل الإدارة العليا على استقطاب كوادر بشرية مؤهلة علمياً.	٤,٢٧	٠,٤٦	٨٥,٣٣	١
٥	تمتلك الإدارة العليا القدرة على اتخاذ القرار في تطبيق صناديق الاستثمار.	٤,٢٠	٠,٥٦	٨٤,٠٠	٣
	فقرات المجال بشكل عام	٤,٠٩	٠,٥١	٨١,٨٧	

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠م).

يبين جدول (٥) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال مدى إدراك الإدارة العليا يساوي ٤,٠٩ وبذلك فإن الوزن النسبي ٨١,٨٧٪، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة ٨١,٨٧٪، وقد حصلت الفقرة "تعمل الإدارة العليا على استقطاب كوادر بشرية مؤهلة" على أعلى درجة موافقة بنسبة ٨٥,٣٣٪، وهذه النتيجة قد تساعد في توجه البنوك الإسلامية في إصدار صناديق استثمار لطالما أنها تستقطب كوادر بشرية مؤهلة، بينما حصلت الفقرة "تخصص الإدارة العليا في الهيكل التنظيمي قسم لتطوير الأدوات المالية الإسلامية" على أقل درجة موافقة بنسبة ٧٣,٣٣٪، كما يجب على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة الذي ينص على ما علاقة مدى إدراك الإدارة العليا بصناديق الاستثمار الإسلامية؟، الأمر الذي يتطلب من الإدارة العليا تخصيص قسم خاص لتنظيم وتطوير الأدوات المالية حتى يتسنى للبنوك الإسلامية إصدار صناديق استثمار، كما يتطلب من الجهات المختصة مثل هيئة السوق المالي الفلسطيني والبورصة ترتيب البيئة التنظيمية والمالية حتى تساهم في سرعة عجلة إصدار صناديق الاستثمار، وهذا يتفق مع آراء الباحثين منهم دراسة (جبر) ودراسة (البعلي).

## ثالثاً: تحليل فقرات مجال الموارد البشرية المؤهلة:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب، والموضح في الجدول رقم (٦):

جدول (٦): تحليل فقرات مجال الموارد البشرية المؤهلة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	يتوفر لدى البنوك الإسلامية كوادر بشرية مؤهلة.	٤,١٣	٠,٣٥	٨٢,٦٧	٢
٢	تسعى البنوك الإسلامية إلى استقطاب كفاءات من ذوي الاختصاص.	٤,٢٧	٠,٤٦	٨٥,٣٣	١
٣	تعمل البنوك الإسلامية على تطوير الموارد البشرية العاملة لديها.	٤,١٣	٠,٥٢	٨٢,٦٧	٣
٤	تعمل البنوك الإسلامية على عقد لقاءات دورية مع الخبراء.	٣,٨٧	٠,٨٣	٧٧,٣٣	٥
٥	يتوفر لدى البنوك الإسلامية موارد بشرية قادرة على الإبداع والتميز.	٤,١٣	٠,٣٥	٨٢,٦٧	٢
	فقرات المجال بشكل عام	٤,١١	٠,٤٠	٨٢,١٣	

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠م).

يبين جدول (٦) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال الموارد البشرية المؤهلة يساوي ٤,١١ وبذلك فإن الوزن النسبي ٨٢,١٣٪، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة ٨٢,١٣٪، وقد حصلت الفقرة "تسعى البنوك الإسلامية إلى استقطاب كفاءات من ذوي الاختصاص" على أعلى درجة موافقة بنسبة ٨٥,٣٣٪، وهذا يتوافق مع نتائج محاور الدراسة كما يساعد في توجه البنوك الإسلامية نحو إصدار صناديق استثمار، بينما حصلت الفقرة "تعمل البنوك الإسلامية على عقد لقاءات دورية مع الخبراء" على أقل درجة موافقة بنسبة ٧٧,٣٣٪، كما يجيب هذا المحور على السؤال الثالث الذي ينص على ما علاقة الموارد البشرية المؤهلة بصناديق الاستثمار؟ الأمر الذي يتطلب من إدارة البنوك الإسلامية والجهات المختصة على استقطاب الكفاءات العلمية والعملية في مجال أدوات الاستثمار الإسلامية، بالإضافة إلى تعزيز وتكثيف اللقاءات مع الخبراء والمختصين في تطوير صناديق الاستثمار الإسلامية، وهذا ما يتفق مع دراسة (جير) ودراسة (البعلي).

رابعاً: تحليل فقرات مجال صناديق الاستثمار الإسلامية:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب، والموضح في الجدول رقم (٧):

جدول (٧): تحليل فقرات مجال صناديق الاستثمار الإسلامية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	يوجد لدى البنوك الإسلامية توجه نحو إصدار صناديق استثمار.	٤,٠٠	٠,٥٣	٨٠,٠٠	٣
٢	يتوفر لدى البنوك الإسلامية الوعي المعرفي عن صناديق الاستثمار.	٤,٠٠	٠,٥٣	٨٠,٠٠	٢
٣	يتوفر لدى البنوك الإسلامية البنية القانونية والتشريعية تتعلق بإصدار صناديق الاستثمار.	٣,٧٣	٠,٨٠	٧٤,٦٧	٥
٤	تتوفر لدى البنوك الإسلامية الكوادر البشرية المؤهلة عملياً.	٤,١٣	٠,٣٥	٨٢,٦٧	١
٥	يوجد لدى البنوك الإسلامية توجه في تمويل مختلف المشاريع الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.	٣,٩٣	٠,٨٠	٧٨,٦٧	٤
	فقرات المجال بشكل عام	٣,٩٦	٠,٤٥	٧٩,٢٠	

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠م).

يبين جدول (٧) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال صناديق الاستثمار الإسلامية يساوي ٣,٩٦ وبذلك فإن الوزن النسبي ٧٩,٢٠٪، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة ٧٩,٢٠٪، وقد حصلت الفقرة "تتوفر لدى البنوك الإسلامية الموارد البشرية المؤهلة" على أعلى درجة موافقة بنسبة ٨٢,٦٧٪، الأمر الذي يساعد في التغلب على التحديات التي يمكن أن تواجه البنوك الإسلامية في إصدار صناديق الاستثمار، بينما حصلت الفقرة "يتوفر لدى البنوك الإسلامية البنية القانونية والتشريعية تتعلق بصناديق استثمار" على أقل درجة موافقة بنسبة ٧٤,٦٧٪، الأمر الذي يؤكد أنه لا بد من تطوير البنية القانونية والتشريعية والتنظيمية والمالية المتعلقة بإصدار صناديق الاستثمار الإسلامية، كما ندعوا هيئة سوق رأس المال الفلسطيني والبورصة والبنوك والمؤسسات المالية إلى ضرورة الاستعداد والتهيئة للبيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية من أجل إصدار وتداول وإطفاء صناديق الاستثمار.

اختبار الفرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الوعي المعرفي للجمهور وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار معامل بيرسون للارتباط والموضح في الجدول (٨):

جدول (٨): معامل بيرسون لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين الوعي المعرفي للجمهور وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية.	*٠,٦٥٥	٠,٠٠٠

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠م).

يبين جدول (٨) أن معامل الارتباط يساوي ٠,٦٥٥، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي المعرفي للجمهور وصناديق الاستثمار الإسلامية، الأمر الذي يؤكد على أهمية الوعي المعرفي للجمهور لصناديق الاستثمار، وهذا ما يتفق مع دراسة (القرى) ودراسة (جبر).

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين مدى إدراك الإدارة العليا للبنوك الإسلامية وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار معامل بيرسون للارتباط والموضح في الجدول (٩):

جدول (٩): معامل بيرسون لاختبار الفرضية الثانية

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
٠,٠٠٠	*٠,٧٦٤	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين مدى إدراك الإدارة العليا للبنوك الإسلامية وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية.

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠م).

يبين جدول (٩) أن معامل الارتباط يساوي ٠,٧٦٤، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى إدراك الإدارة العليا للبنوك الإسلامية وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية، الأمر الذي يؤكد على أهمية إدراك الإدارة العليا للبنوك الإسلامية في تطبيق صناديق الاستثمار، وهذا يكون نابع من مدى إدراكهم بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في تطوير موارد البنك والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادي وهذا ما يتفق مع دراسة (القرى) ودراسة (جبر).

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الموارد البشرية المؤهلة وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار معامل بيرسون للارتباط والموضح في الجدول (١٠):

جدول (١٠): معامل بيرسون لاختبار الفرضية الثالثة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
٠,٠٠٠	*٠,٧٦٠	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين الموارد البشرية المؤهلة وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية.

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠م).

يبين جدول (١٠) أن معامل الارتباط يساوي ٠,٧٦٠، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموارد البشرية المؤهلة وتطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية، الأمر الذي يتطلب من البنوك الإسلامية تأهيل أو استقطاب كوادر بشرية لديهم القدرة على تطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية تلي احتياجات المجتمع، وهذا ما يتفق مع دراسة (البعلي) ودراسة (جبر). الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه تطبيق صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية تُعزى إلى البيانات الشخصية (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي، طبيعة العمل).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T لعينتين مستقلتين" واختبار "التباين الأحادي" والموضح في الجدول رقم (١١):

جدول (١١): معامل بيرسون لاختبار الفرضية الرابعة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	اسم الاختبار	المعلومات العامة
٠,١١٨	١,٦٧٤	T-لعينتين مستقلتين	النوع
٠,٢٣٧	١,٦٢٦	التباين الأحادي	الخبرة
٠,٤١٦	٠,٩٤٥	التباين الأحادي	المؤهل العلمي
٠,١١٥	٢,٤٨٣	التباين الأحادي	طبيعة العمل

(المصدر: عمل الباحث والمعلومات من الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٠م).

من النتائج الموضحة في الجدول السابق (١١) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه تطبيق صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية تُعزى إلى البيانات الشخصية (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي، طبيعة العمل)، الأمر الذي يساعد البنوك الإسلامية في التوجه نحو إصدار صناديق الاستثمار؛ لأنه يوجد لديها كوادر بشرية مؤهلة في تطوير أدوات الاستثمار الإسلامية.

## النتائج:

وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- هناك تحديات تواجه البنوك الإسلامية في تطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية في الاقتصاد الفلسطيني.
- هناك توجه لدى البنوك الإسلامية نحو صناديق الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي المعرفي للجمهور وإصدار صناديق الاستثمار الإسلامية.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى إدراك الإدارة العليا للبنوك الإسلامية وإصدار صناديق الاستثمار الإسلامية.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً وإصدار صناديق الاستثمار الإسلامية.
- هناك احتياجات تمويلية متعددة لدى مختلف المشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.

## التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية نوصي بما يلي:

- حث سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال والبورصة الفلسطينية على تهيئة البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية والمالية لإصدار وتداول وإطفاء صناديق الاستثمار الإسلامية.
- توجيه الباحثين إلى عمل أبحاث ودراسات لغرض دراسة التحديات البيئية القانونية والتشريعية والتنظيمية والمالية التي تواجه تطبيق صناديق الاستثمار الإسلامية.
- حث المؤسسات المالية والمصرفية عامة وخاصة البنوك الإسلامية إلى نشر الوعي المعرفي والثقافي لدى الجمهور عن صناديق الاستثمار الإسلامية، وذلك من خلال عقد الندوات العلمية وورش العمل والمؤتمرات العلمية.
- حث وتشجيع الإدارات العليا للبنوك الإسلامية في التوجه نحو إصدار صناديق الاستثمار الإسلامية في الاقتصاد الفلسطيني.
- ضرورة العمل لدى البنوك الإسلامية على تأهيل واستقطاب كوادر من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال تطوير أدوات الاستثمار الإسلامية.
- حث البنوك الإسلامية على توفير التمويل اللازم لدعم مختلف الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.

## المراجع:

١. البعلي، عبد الحميد محمود. (بدون تاريخ). إدارة صناديق الاستثمار - الواقع التنظيمي والتخريج الشرعي وضوابطه الفقهية. الكويت.
٢. جبر، هشام. (٢٠٠٥). "صناديق الاستثمار الإسلامية". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول المعنون: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة. فلسطين.
٣. حمود، سامي حسن. (١٩٩٨). الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة. ط٢. منشورات معهد الإسلامي للبحوث والتدريب. البنك الإسلامي للتنمية. السعودية.
٤. خوجة، عز الدين محمد. (١٩٩٣). صناديق الاستثمار الإسلامية. ط١. مجموعة دله البركة - إدارة التطوير والبحوث.
٥. خوجة، عز الدين محمد. (١٩٩٤). زكاة المشاركات في الصناديق والإصدارات. ط١. مجموعة دله البركة - إدارة التطوير والبحوث.
٦. الدماغ، زياد جلال. (٢٠١٢). الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية. ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
٧. دوابه، أشرف محمد. (٢٠٠٦). دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية. ط١. دار السلام للطباعة والنشر. القاهرة. مصر.
٨. دوابه، أشرف محمد. (٢٠٠٤). صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. ط١. دار السلام للطباعة والنشر. مصر.
٩. الزحيلي، وهبة. (٢٠٠٢). المعاملات المالية المعاصرة. ط١. دار الفكر. دمشق. سوريا.
١٠. سوق فلسطين للأوراق المالية. (٢٠٠٧). "وجهة النظر الإسلامية في الأوراق المالية المعاصرة". برنامج التوعية الاستثمارية. فلسطين.
١١. شحاته، حسن. (بدون تاريخ). "الرقابة الشرعية والمالية على صناديق الاستثمار الإسلامية". مقدم إلى المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى. السعودية.
١٢. عبد الثواب، محمد حلمي. (٢٠٠٤). البورصة المصرية والبورصات العالمية. ط١. مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر. مصر.
١٣. العتيبي، أحمد معجب. (٢٠٠٧). المحافظ المالية الاستثمارية. ط١. دار النفائس للنشر. الأردن.
١٤. علي، شريف حسن. (٢٠٠٦). دليلك العملي للاستثمار في البورصة. ط١. دار شركة الحريري للطباعة والنشر. مصر.
١٥. قاسم، منى. (٢٠٠٠). صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين. ط١. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.

١٦. قانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم (١٢)، ٢٠٠٤ م. مجلة الوقائع الفلسطينية. العدد ٥٣ بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ م. فلسطين.
١٧. القرني، محمد. (٢٠٠٢). [www.elgari.com](http://www.elgari.com).
١٨. هندي، منير. (١٩٩٩). الاستثمار الأجنبي غير المباشر. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية. مصر.
١٩. <https://www.iasj.net/iasj/article/162677>.
٢٠. <https://www.islamifn.com/basic/funds.htm>.



## The challenges facing the application of investment funds in Islamic banks in the Palestinian economy

Ziad Jalal Aldammagh

Associate Professor of Banking and Finance, Finance and Islamic Banking, Gaza University, Palestine  
Z.aldammagh@gmail.com

Received: 9/7/2020 Revised: 23/11/2020 Accepted: 1/12/2020 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.3.7>

**Abstract:** The research aims to study the challenges facing the application of investment funds in Islamic banks in the Palestinian economy, the researcher used the descriptive analytical method in conducting the research, and the questionnaire was applied as a tool to collect information on the research sample consisting of (16) questionnaires distributed to the specialists from the workers in Islamic bank branches in Palestine - Gaza, and the researcher has reached many results The most important: There are lacks in Islamic banks that are geared towards issuing Islamic investment funds in the Palestinian economy, and there is a statistically significant relationship between the knowledge awareness of the public and the awareness of the higher management of Islamic banks on the one hand and the issuance of Islamic investment funds in the Palestinian economy on the other hand. The researcher concluded the following most important recommendations: Urging Islamic banks to spread knowledge of the public about Islamic investment funds, and urged the supervising bodies of financial and banking institutions to create the legal and legislative environment for the issuance and circulation of Islamic investment funds, as well as promoting the encouragement of higher departments of Islamic banks to go towards issuing Investment funds, in addition to urging Islamic banks to provide and diversify the necessary financing for productive projects in the Palestinian economy.

**Keywords:** Islamic banks; finance; Islamic investment funds.

### References:

- [1] 'bd Altwab, Mhmd Hlmy. (2004). Albwrsh Almsryh Walbwrsat Al'almyh. T1. M'sst Altwbjy Ltba'h Walnshr. Msr.
- [2] 'ly, Shryf Hsn, (2006). Dlylk Al'mly Llastthmar Fy Albwrsh. T1. Dar Shrkt Alhryry Ltba'h Walnshr. Msr.
- [3] Al'tyby, Ahmd M'ejb, (2007). Almhafz Almalyh Alastthmaryh. T1. Dar Alnfa's Lnshr. Alardn.
- [4] Alb'ly, 'bd Alhmyd Mhmwd. (Bdwn Tarykh). Edart Snadyq Alastthmar- Alwaq' Altnzymy Waltkhryj Alshr'y Wdwabth Alfqyh. Alkwyt.
- [5] Aldmagh, Ziad Jlal. (2012). Alskwk Aleslamy Wdwrha Fy Altnmyh Alaqtadyh. T1, Dar Althqafh Lnshr Waltwzy', Alardn.
- [6] Dwabh, Ashrf Mhmd. (2006). Dwr Alaswaq Almalyh Fy Td'ym Alastthmar Twyl Alajl Fy Albnwk Aleslamy. T1. Dar Alslam Ltba'h Walnshr. Alqahrh. Msr.
- [7] Dwabh, Ashrf Mhmd. (2004). Snadyq Alastthmar Fy Albnwk Aleslamy Byn Alnzryh Walttbyq. T1. Dar Alslam Ltba'h Walnshr. Msr.
- [8] Hmwd, Samy Hsn. (1998). Aladwat Altmwylyh Aleslamy Llshrk Almsahmh. T2. Mnshwrat M'hd Aleslamy Llbhwth Waltdryb. Albnk Aleslamy Lttnmyh. Als'wdyh.
- [9] Hndy, Mnyr. (1999). Alastthmar Alajnby Ghyr Almbashr. Mrzk Albhwth Waldrasat Alaqtadyh Walmalyh. Msr.
- [10] Jbr, Hsham. (2005). "Snadyq Alastthmar Aleslamy". Bhth Mqdm Ela Alm'tmr Al'Imy Alawl Alm'nwn: Alastthmar Waltmwyly Fy Flstyn Byn Afaq Altnmyh Walthdyat Alm'asrh Almn'qd Fy Aljam'h Aleslamy Bghzh. Flstyn.
- [11] Khwjh, 'z Aldyn Mhmd. (1993). Snadyq Alastthmar Aleslamy. T1. Mjmw't Dlh Albrkh - Edart Alttwyr Walbhwth.



- [12] Khwjh, 'z Aldyn Mhmd. (1994). Zkah Almsharkat Fy Alsnadyq Walesdarat. T1. Mjmw't Dlh Albrkh – Edart Alttwyr Walbhwth.
- [13] Qasm, Mna. (2000). Snadyq Alastthmar Llbwkw Walmstthmryn. T1. Aldar Almsryh Allbnanyh. Alqahrh.
- [14] Qanwn Alawraq Almalyh Alflstyny Rqm (12), 2004m. Mjlt Alwqa" Alflstynyh. Al'dd 53 Btarykh 28/2/2005m. Flstyn.
- [15] Alqry, Mhmd. (2002). [www.elgari.com](http://www.elgari.com).
- [16] Shhath, Hsn. (Bdwn Tarykh). "Alrqabh Alshr'yh Walmalyh 'la Snadyq Alastthmar Aleslamy". Mqdm Ela Alm'tmr Al'almy Llaqtsad Aleslamy Fy Jam't Am Alqra. Als'wdyh.
- [17] Swq Flstyn Llawraq Almalyh. (2007). "Wjht Alnzzr Aleslamy Fy Alawraq Almalyh Alm'asrh". Brnamj Altw'yh Alastthmaryh. Flstyn.
- [18] Alzhyly, Whbh. (2002). Alm'amlat Almalyh Alm'asrh. T1. Dar Alfkr. Dmshq. Swrya.